التقارير

نتائج الحوار السياسي العربي الياباني الثالث

د.خالد فهمى عبد التواب
دكتوراه فى العلاقات الدولية

ملخص:

تأسس الحوار السياسي العربي الياباني عام 2013م؛ استناداً إلى مذكرة التعاون الموقعة بين اليابان وجامعة الدول العربية لتأسيس إطار تعاون شامل يستهدف التعاون مع كل الدول العربية، حيث تطورت العلاقات بين الجانبين فى العديد من المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ويتزامن انعقاد الدورة الثالثة للحوار السياسي العربي الياباني سبتمبر2023 مع انعقاد اجتماعات الدورة الـ 160 لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، و يهدف الحوار الوزاري العربي الياباني في جولته الثالثة إلى تعميق الشراكة بين الدول العربية واليابان، والتعاون الوثيق وتقارب الرؤى السياسية بشأن التعامل مع التحديات الإقليمية والعالمية، ومن ثم تتضح الانعكاسات الهامة للدورة الثالثة لتعزيز انخراط اليابان من أجل المساهمة فى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة، وتعميق التزامها تجاه الشرق الأوسط فى المجال السياسى أيضًا، و تعاونها للحفاظ على النظام الدولي ، والتأكيد على أن موقف اليابان تجاه القضية الفلسطينية ثابت ولم يتغير من خلال دعم حل الدولتين.

Abstract

The Arab-Japanese Political Dialogue was established in 2013; Based on the memorandum of cooperation signed between Japan and the League of Arab States to establish a comprehensive cooperation framework aimed at cooperation with all Arab countries, where relations between the two sides have evolved in many political, cultural and economic fields.

The third session of the Arab-Japanese political dialogue will coincide with the holding of the 160 session of the Arab League Council at the level of Arab foreign ministers. In its third round, the Arab-Japanese Ministerial Dialogue aims to deepen the partnership between the Arab States and Japan, Close cooperation and convergence of political perspectives on addressing regional and global challenges s engagement to contribute to the promotion of peace, stability and development in the region, Deepening its commitment to the Middle East in the political sphere as well, and its cooperation to maintain international order, The affirmation that Japan's position on the Palestinian issue was unchanged and unchanged through support for the two-State solution.

مقدمة :

في اطار تدعيم علاقات التعاون بين اليابان والدول العربية، انطلق المنتدى الاقتصادي العربي- الياباني عام 2009، كما عقدت الجولة الأولى عام 2017 بالقاهرة، وعقدت الجولة الثانية من الحوار السياسي العربي- الياباني عام 2021 (عن بعد).

وعقد الحوار السياسى العربى اليابانى فى دروته الثالثة ، فى الخامس من سبتمبر (2023م)، لتعزيز التعاون فى مجالات التكنولوجيا والطاقة فى إطار المنتدى الاقتصادي العربي الياباني ، حيث تعمل اليابان مع الدول العربية على احترام سيادة الدول وحدة أراضيها ، كما هو مذكور فى ميثاق الأمم المتحدة ، فى ظل ما يواجه المجتمع الدولى من آثار التدخل الروسى فى أوكرانيا واهتزاز النظام الدولى الأساسى .

وتعد الدورة الثالثة للحوار السياسى العربى اليابانى، لها أهمية خاصة لتعزيز انخراط اليابان من أجل المساهمة فى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة، وتعميق التزامها تجاه الشرق الأوسط فى المجال السياسى أيضًا، وتعميق تعاونها للحفاظ على النظام الدولى وتعزيزه على أساس من القوانين والقواعد، والتأكيد على أن موقف اليابان تجاه القضية الفلسطينية ثابت ولم يتغير من خلال دعم حل الدولتين .

أولاً : أهداف الحوار العربى اليابانى

عُقدت الدورة الثالثة للحوار السياسى العربى - اليابانى، وعلى هامش اجتماعات الدورة الـ 160 لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، ويهدف إلى مايلي :[1]

أ - تعميق الشراكة بين الدول العربية واليابان .

ب - التعاون الوثيق وتقارب الرؤى السياسية بشأن التعامل مع التحديات الإقليمية والعالمية

جـ - تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة والعالم .

د - تبادل وجهات النظر مع وزراء خارجية الدول العربية حول المزيد من تنمية وتعزيز العلاقات بين اليابان والدول العربية، على أساس علاقات

الصداقة والثقة طويلة الأمد .

هـ- مواصلة التعاون مع الدول العربية لتعزيز علاقات استراتيجية وشمولية أكثر، وعلى عدة مستويات .

و - بحث كيفية تعزيز الاستثمارات والعلاقات التجارية بين اليابان والدول العربية، والتنسيق لأعمال المنتدى الاقتصادى العربى اليابانى الاقتصادى، الذى تأسس فى طوكيو عام 2009م ، المقرر عقده العام المقبل ، في إطار التغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية والإقليمية ، ومن المعلوم أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واليابان يتسم بالتنوع والشمولية، وهو ما ساهم فى تعزيز التعاون بين الجانبين، خلال التحديات التي تواجه العالم في المرحلة الحالية، وهو ما يجدد الحاجة للتنسيق عبر الحوار المنعقد تحت مظلة الجامعة العربية .

ز - القضية الفلسطينية حاضرة بقوة على أجندة الحوار، من حيث ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على حدود العام 1967م بما فيها القدس وحل جميع قضايا الوضع النهائي وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولى ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين .

ثانياً : مرتكزات العمل المستقبلى [2]

تسعي اليابان تعميق علاقتها مع العالم العربى على مستويات متعددة من خلال العمل بشكل مكثف على العديد من الركائز، الأولى هى «التعاون نحو الرخاء»، أنه جهد لتقوية العلاقات الاقتصادية من منظور طويل الأجل مع دول الشرق الأوسط ، فى مجموعة واسعة من المجالات، من خلال أعمال من قبيل ترويج الأعمال التجارية، وتنمية الموارد البشرية، ومواجهة التحديات الجديدة، بما فى ذلك تغير المناخ، ومع إجمالى عدد السكان الذى يزيد عن (460) مليون نسمة ، والناتج المحلى الإجمالى الذى يبلغ حوالى (3.5) تريليون دولار، والثانية هى «الجهود الرامية إلى ترسيخ السلام» من خلال مواصلة تقديم الدعم للبلدان التى تعانى من أوضاع سياسية غير مستقرة، وفى مقدمتها فلسطين، وتعزيز التعاون من خلال أطر التعاون الإقليمى، والتعاون الأمنى

الـذى يسـاهم فى الاسـتقرار الإقليمـى، ومـا إلى ذلـك، الثالثـة هـى «الجهـود الراميـة إلى حفـظ وتعزيـز نظـام دولى حـر ومفتـوح يقـوم عـلى سـيادة القانـون مـن خـلال الحـوار والممارسـة" مـن خـلال نـشر وتوسـيع الفهـم والإدراك تجـاه رؤيـة «منطقـة المحيطـين الهنـدى والهـادئ الحـرة والمفتوحـة» وتعزيـز مشـاريع التعـاون المحـددة التـى تُركـز عـلى السـلامة البحريـة .

ثالثاً : أهم القضايا التي تتضمنها الحوار العربي الياباني :

أكـد وزيـر خارجيـة اليابـان «هايـاشى يوشيماسـا» :» أن العـالم العـربى لديـه القـدرة عـلى أن يصبـح سـوقًا عملاقـة كـما أنـه يتمتـع بمعـالم سـياحية، ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن اليابـان لديهـا سـوق ناضجـة، وتكنولوجيـا ومـوارد بشريـة عاليـة الجـودة، وشركات ذات كفـاءة عالميـة، وشركات ناشـئة ، مؤكـدا أن اليابـان سـتعمل عـلى تحسـين بيئـة الأعـمال بمـا فى ذلـك إنشـاء الأطـر القانونيـة وعقـد منتديـات الأعـمال فى العـالم العـربي». [3]

ومـن خـلال هـذه التدابـير، سـتقوم الحكومـة اليابانيـة بتشـجيع الـشركات اليابانية بشـكل فعـال عـلى توسـيع عملياتهـا لتصـل إلى الـشرق الأوسـط، ولمسـاعدة المنطقـة عـلى تنويـع اقتصادهـا وصناعاتهـا، وأن هنـاك اسـتعداد للمنتـدى الاقتصـادي اليابـاني العـربي الـذى سـينعقد فى اليابـان فى العـام المقبـل ، وهـو الـذى انعقـد لأول مـرة منـذ عـام 2019م ، وسـيكون المنتـدى بمثابـة فرصـة رائعـة لتشـجيع الـشركات اليابانيـة للعمـل عـلى فهـم جاذبيـة الاسـتثمار تجـاه العـالم العـربى .

وعـن القضيـة الفلسـطينية، أكـد وزيـر الخارجيـة اليابـانى، أنـه بـدون حلهـا، لـن يـأتى السـلام إلى المنطقـة بالمعنـى الحقيقـى، مشـدداً عـلى موقـف اليابـان الداعـم لحـل الدولتـين لا يتزعـزع، وطـوال عقـود مـن الزمـن، ظلـت اليابـان تدعم بنـاء الثقة والاعتـماد الاقتصـادى عـلى الـذات لفلسـطين وهـو مـا يشـكل أسـاس عمليـة السـلام، وفى الواقـع، فـإن اليابـان أصبحـت دولـة مانحـة للأونـروا حتـى قبـل انضمامهـا إلى الأمـم المتحـدة ولقـد تجـاوز مجمـوع مسـاعداتنا للأونـروا المليـار دولار ، وأوضـح أن المبـادرة الخاصـة باليابـان أخـذت تـؤتى ثمارهـا أيضًـا؛ حيـث تتزايـد إعـداد الـشركات الفلسـطينية العاملـة فى مدينـة أريحـا الصناعيـة الزراعيـة (JAIP)، وتسـتعد هـذه

المدينة الآن لمزيد من التوسع .[4]

وتطرق الوزير هاياشى إلى الوضع في أوكرانيا، والسلام فى الشرق الأوسط، والوضع فى شرق آسيا، بما فى ذلك كوريا الشمالية ، فيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا، شدد الوزير خلال حديثه على ضرورة انسحاب روسيا من أوكرانيا واستعادة السلام العادل والدائم في أوكرانيا فى أسرع وقتٍ ممكن، وعلى أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية من قبل روسيا أمر غير مقبول بالمرة، فضلًا عن التلويح باستخدامها، كما أعرب عن رغبته فى مواصلة التشاور بشكلٍ وثيق مع الدول العربية فى المستقبل أيضًا.

فيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط، دعا الوزير إلى ضبط النفس بشأن الإجراءات والتدابير الأحادية الجانب، حيث إن الوضع المحلى لا يمكن توقعه. كما قام بتعريف جهود اليابان من أجل دعم الاقتصاد الفلسطينى وبناء الثقة من خلال المبادرات الخاصة بها مثل مبادرة «ممر السلام والازدهار» وغيرها.

علاوة على ذلك، شارك وزير الخارجية هاياشى فهم وإدراك اليابان للوضع فى شرق آسيا، ودعا الدول العربية إلى مواصلة التعاون مع اليابان فى التعامل مع كوريا الشمالية، بما فى ذلك القضايا النووية والصاروخية وقضية الاختطاف.

أوضح الوزير أن تصريف المياه المعالجة بـ «نظام معالجة السوائل المتقدمALPS " وما إلى ذلك، من محطة فوكوشيما دايتشى للطاقة النووية إلى المحيط يتم وفقًا للمعايير والممارسات الدولية، مع اتخاذ جميع تدابير السلامة الممكنة .

كما اكد الأمين العام لجامعة الدول العربية «أحمد أبو الغيط» على العديد من القضايا الأساسية ومنها :» أن الحوار والتواصل يسهم فى تعزيز الثقة المتبادلة وفى تنمية أواصر الصداقة والتعاون بين الدول، وأعرب عن ثقته بأن الشراكة ذات المنفعة المتبادلة من شأنها أن توفر المزيد من الفرص للسلام والتنمية، وأضاف أن التعاون مع اليابان يشهد نموًا ملحوظًا فى مختلف المجالات، معرباً عن تطلعه لنتائج طيبة إذ بلغ حجم التبادل التجارى بين الدول العربية واليابان نحو (114) مليار دولار عام 2022م ، وتعد اليابان الشريك التجارى الثالث لعدد من الدول العربية .[5]

كـما أنهـا تُصنـف ضمـن أهـم الـدول المسـتثمرة فى المنطقـة العربيـة، ويحظـى العـالم العـربى بحصـة الأسـد فى واردات اليابـان مـن النفـط والغـاز الطبيعـى، بنسـبة تقـدر بنحـو (80٪) مـن إجـمالى هـذه الـواردات.

فى مجـال التعـاون الثقـافى والعلمـى والتنمـوى، أن العمـل يتواصـل عـلى بنـاء القـدرات وتبـادل الخـبرات التـى تتيـح للجانـب العـربى الاسـتفادة مـن الخـبرات اليابانيـة المتقدمـة فى هـذه المجـالات، بمـا فى ذلـك من خـلال تبـادل البعثـات الطلابية والأكاديميـة، وإنشـاء الجامعـات والكـراسى العلميـة، وإدخـال نظـم التعليـم اليابانيـة إلى مـدارس عربيـة، وتبـادل الزيـارات الدراسـية، وتنظيـم الـدورات التدريبيـة، وأشـار إلى آليـة الشراكـة الثلاثيـة التـى أقامتهـا جامعـة الـدول العربيـة مـع كل مـن اليابـان وبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائى، والتـى تجسـدت فى عقـد سلسـلة مـن الموائـد المسـتديرة للخـبراء العـرب واليابانيـين حـول تنفيـذ أنشـطة ومشروعـات ثقافيـة وتعليميـة وتنمويـة .

و أشـاد وزيـر الخارجيـة المـصرى سـامح شـكرى بصفتـه رئيـس الجانـب العـربى فى الحـوار ، بمواقـف اليابـان السياسـية المتوازنـة تجـاه المنطقـة العربيـة وعلاقـات التعـاون التـى تربـط الـدول العربيـة مـع اليابـان وعنوانهـا التواصـل والتفاهـم وتبـادل الخـبرات ، وقـال «إن المسـتجدات السياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة المتلاحقـة التـى تعصـف بعالمنـا وتلقـى بتحديـات معقـدة ومتشـابكة أمامنـا ولهـا تبعـات هائلـة عـلى المنطقـة العربيـة واليابـان مـما ألـح عـلى الأصدقـاء إلى الجلـوس معـاً والتفكـير فى أنسـب السـبل للمواجهـة وأفضـل السـبل للتعـاون ، وأشـار إلى حجـم التجـارة العربيـة اليابانيـة بلـغ نحـو (101) مليـار دولار عـام 2021م . [6]

ومـن ثـم أوضـح العديـد مـن المشـاركين مـن الـدول العربيـة بشـدة بمسـاهمة اليابـان حتـى الآن فى السـلام والاسـتقرار فى المنطقـة، كـما أعربـوا عـن أمالهـم وتوقعاتهـم الكبـيرة فى مواصلـة تعزيـز المزيـد مـن التعـاون مـع اليابـان، ومواصلـة تنفيـذ هـذا الحـوار فى المسـتقبل أيضًـا . [7]

رابعاً : تعميق الشراكة مع دول الخليج

بعـد انقطـاع في الحـوار الاقتصـادي بـين اليابـان ودول الخليـج الـذى اسـتمر لسـنوات، أبـدت اليابـان في فبرايـر 2006م رغبتهـا في تطويـر علاقاتهـا الاقتصاديـة

والتجارية والاستثمارية مع دول المجلس وإقامة منطقة تجارة حرة معها، وتم الاتفاق على النظر في إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، وعقد اجتماع للخبراء لبحث آلية البدء في المفاوضات للوصول إلى هذه الاتفاقية . [8]

وقد اتسمت العقود الماضية بعلاقات ودية متنامية وواسعة النطاق بين دول مجلس التعاون واليابان، فضلاً عن المستوى العالي من التنسيق السياسي والتعاون في مجال الطاقة، وتبادل الجانبان الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، وتتوافق اليابان مع دول مجلس التعاون وتساندها في العديد من القضايا التي تهم دول المجلس، وكانت العلاقات بين الجانبين اقتصادية في المقام الأول ، وقد أقاما العديد من الشراكات الاقتصادية المميزة ، لكن العلاقات الثنائية اتسعت في السنوات الأخيرة لتشمل المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والأمنية والصحية .

حيث احتلت اليابان المركز الرابع بالنسبة لصادرات الدول الخليجية بقيمة (76.7) مليار دولار، واحتلت المرتبة الرابعة بالنسبة لواردات الدول الخليجية بقيمة (22) مليار دولار ، ونجح مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الأربعة الماضية التي تلت تأسيسه، في تعزيز مكانته الإقليمية وتأكيد حضوره على الساحة الدولية، وبات شريكاً فاعلاً وموثوقاً به لترسيخ الأمن والاستقرار حول العالم، كما سعى المجلس منذ انطلاقته إلى توسيع شراكاته وحواراته الاستراتيجية مع العديد من الدول والتجمعات والدخول في مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، تحقيقا للمصالح المشتركة . [9]

في المقابل تعتمد اليابان بالفعل على الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بالتحديد للحصول على أكثر من (90٪) من إمداداتها من النفط، وتعد واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم، أما اقتصادها فهو ثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين، ويعد التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، ونظراً لقلة الموارد الطبيعية، تعتمد اليابان على المجال الصناعي كمحرك وعصب للاقتصاد، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية بشهرة عالمية.

خامساً : البيان المشترك للدورة الثالثة للاجتماع الوزارى للحوار السياسى العربى الياباني

تطرق البيان الختامى للحوار العربى اليابانى، إلى الأجندة الدولية وشدد على ضرورة العمل المشترك من أجل مواجهة التحديات الدولية المختلفة كمكافحة الإرهاب والأمن الغذائى وأمن الطاقة واللاجئين وقضايا وأزمات الوضع العربي مثل القضية الفلسطينية، وسوريا، وليبيا، واليمن والسودان والقضايا الدولية كنزع السلاح، وتغير المناخ، والأمن المائى، وأمن الممرات الملاحية، واحترام القرآن ، واحترام الأديان .

صدر البيان المشترك فى ختام الدور الثالثة للاجتماع الوزارى للحوار السياسى العربى اليابانى الذى استضافته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث عقد برئاسة وزير الخارجية «سامح شكرى» الرئيس الحالى لمجلس الجامعة على المستوى الوزارى، ووزير خارجية اليابان «هاياشى يوشيماسا» ، بمشاركة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول العربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية، «أحمد أبو الغيط» .

صدر البيان حيث تم الاتفاق علي العديد من القضايا الاساسية ، استناداً إلى مذكرة التعاون الموقعة بين جامعة الدول العربية وحكومة اليابان فى عام 2013م ، كإطار مؤسسي شامل ، قد أصبح أكثر أهمية من أى وقت مضى، وأصبح منصة مهمة لتحقيق التفاهم والتنسيق المتبادل بشكل أفضل بين الجانبين حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك [10]، ومنها :

- تعزيز أواصر التعاون العربى اليابانى إلى آفاق أوسع تشمل المجالات الثقافية، والتعليمية، والتنموية، والبيئية والطاقة. وأعربوا فى هذا الصدد عن تطلعهم إلى عقد الدورة المقبلة للمنتدى الاقتصادى العربى اليابانى فى اليابان العام المقبل .
- ضرورة إرساء ثقافة التضامن الإنسانى باعتبارها ركيزة لصون السلم والأمن الدوليين، كما أكدوا على ضرورة العمل المشترك من أجل مواجهة التحديات الدولية المختلفة ، بما فى ذلك مكافحة الإرهاب، وتحقيق

التنمية المستدامة، وأمن الطاقة، فضلاً عن الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي

- التشديد على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية فى تقديم المساعدات الإنسانية، وناشدوا المجتمع الدولى ضرورة تعزيز تقاسم الأعباء من خلال تقديم كل الدعم والمساعدة الممكنة للدول العربية التى تستضيف اللاجئين. وفى هذا الصدد، ثمنت الدول العربية المساعدات الإنسانية والمالية المستمرة التى تقدمها الحكومة اليابانية إلى الدول العربية .[11]
- التأكيد على أهمية الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الدوليين ، والالتزام بتعزيز الحل السلمى للنزاعات ودعم حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والتأكيد أيضاً على أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية من أجل إيجاد حلول سياسية للقضايا الإقليمية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات ذات الصلة .
- ضرورة تحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الأوسط ينهى الاحتلال الإسرائيلى لكافة الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967م ، بما فى ذلك ، القدس الشرقية، والجولان السورى المحتل، ويحل جميع قضايا الوضع الدائم، بما فى ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومبادئ القانون الدولى، ومبدأ «الأرض مقابل السلام»، ومبادرة السلام العربية المعتمدة فى عام 2002م ، وحل الدولتين.
- التأكيد على الالتزام بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه والدعوة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فى ذلك القرار رقم 1701 ، كما ساند الوزراء حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، وأكدوا عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وأنه يجب على إسرائيل أن توقفها بالكامل وأن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والتشديد على ضرورة رفض أى عمل يحكم مسبقاً على الوضع النهائى للقدس الشرقية، والامتناع عن ممارسة أى أعمال عنف أو تحريض، والشديد أيضاً على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخى القائم دون تغيير

فى الأماكن المقدسة فى القدس الشرقية المحتلة ، مع إيلاء اهتمام خاص للوصاية الهاشمية لجلالة الملك عبد الله الثانى على الأماكن المقدسة فى القدس ، كما ثمن الوزراء الحاضرون رئاسة لجنة القدس من قِّبل جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية .

- ثمن الوزراء أيضاً الجهود المصرية التاريخية لرعاية المصالحة الفلسطينية ، وكذلك الجهود الجزائرية ذات الصلة ، وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تدهور الوضع الإنسانى فى قطاع غزة، ودعوا إلى إنهاء الإغلاق الإسرائيلى المفروض على الأشخاص والبضائع ، وأعرب الوزراء عن عزمهم مواصلة دعمهم السياسى والاقتصادى لفلسطين ، وأشاد الوزراء العرب بدعم اليابان الطويل الأمد لفلسطين من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى، بما فى ذلك مبادرة «ممر السلام والازدهار»، فضلاً عن التقدم المحرز فى منطقة أريحا الصناعية الزراعية ، وشددوا على ضرورة حماية المدنيين الفلسطينيين، بالإضافة إلى أهمية دور وكالة الأونروا وضرورة دعمها مالياً للقيام بالمهمة المنوطة بها، كما أحيطوا علماً بتطلعات فلسطين للحصول على العضوية الكاملة فى الأمم المتحدة ، وقد أبدى العراق تحفظه على مصطلح «حل الدولتين" ، وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء بقاء الجولان السورى المحتل منذ عام 1967 تحت الاحتلال العسكرى الإسرائيلى المستمر ، وأشاروا إلى قرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1981م ، وأعادوا التأكيد، مرة أخرى، على عدم شرعية القرار الذى اتخذته إسرائيل فى 14 ديسمبر 1981م بفرض قوانينها، وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السورى المحتل.
- أكد الوزراء على أهمية حظر الاستيلاء على الأراضى نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وهو ما تم التأكيد عليه فى إعلان مبادئ القانون الدولى المتعلقة بالعلاقات الودية لعام 1970م ، والذى يشكِّل أساساً لتعزيز سيادة القانون، كما أكد الوزراء على ضرورة التوصل، فى أقرب وقت ممكن، إلى سلام شامل وعادل ودائم فى أوكرانيا بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأعربوا عن دعمهم الشديد لجميع

الجهود الرامية إلى تعزيز السلام فى أوكرانيا، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، بما فى ذلك مبادئ المساواة فى السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وفى هذا الصدد، اتفقوا على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يعد أمراً غير مقبول ، وقد أبدت سوريا اعترضها على هذه الفقرة .

- أكد الوزراء تقديرهم للدور المهم والفعال الذى قامت به الرئاسة المشتركة بين مصر واليابان للدورة الثالثة للاجتماع الوزارى للحوار السياسى العربى الياباني ، فضلاً عن المساهمات التى قدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى هذا الصدد ، وأعربوا عن تطلعهم إلى عقد الدورة الرابعة فى عام 2025م .

الخاتمة

يتضح الأهمية الاستراتيجية للحوار العربي الياباني من خلال تقوية علاقات الصداقة والتعاون والتفاهم المتبادل بين الجانبين في مختلف المجالات، وإدراكا منهما للدور الهام الذي يقوم به المنتدى الاقتصادي العربي- الياباني في تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الجانبين، وذلك من خلال تضافر الجهود الإقليمية والدولية في تقديم المساعدات الإنسانية، وضرورة تعزيز تقاسم الأعباء من خلال تقديم كل الدعم والمساعدة الممكنة للدول العربية التي تستضيف اللاجئين.

قائمة المراجع

1. ليلى محمد ، انطلاق أعمال الدورة الثالثة للحوار السياسي العربي - الياباني في الجامعة العربية ، بوابة الشروق ، على الرابط التالى :
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx
2. بيشوى رمزى ، وزير الخارجية اليابانى: نود تعميق علاقاتنا مع الدول العربية على مستويات متعددة ، اليوم السابع ، على الرابط التالى :
https://www.youm7.com/story/20235/9/ .
3. المرجع السابق .
4. سمر أنور ، وزير خارجية اليابان: موقفنا الداعم لحل الدولتين لن يتزعزع.. ونرغب في تعميق علاقتنا مع العرب ، بوابة الأهرام ، على الرابط التالى :
https://gate.ahram.org.eg/News/4544006.aspx4544006.aspx .
5. محمد خليل قنديل ، أبو الغيط: التعاون العربي مع اليابان يشهد نموا ملحوظا في مختلف المجالات ، بوابة صدى البلد ، على الرابط التالى :
https://www.elbalad.news/ 5909392.
6. انطلاق الحوار العربي الياباني في القاهرة ، موقع مصراوى ، على الرابط التالى :
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/ 20232464065/5/9//.
7. انعقاد لحوار العربى اليابانى الثالث ، موقع سفارة اليابان فى القاهرة ، على الرابط التالى :
https://www.eg.emb-japan.go.jp/itprtop_ar/ 11_000001_00600.html.
8. العلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية ، موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، على الرابط التالى :
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperation andEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/Japan.aspx.
9. استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الخليجية – اليابانية ، موقع جريدة الشرق الأوسط ، على الرابط التالى :
https://aawsat.com/ .
10. الحوار العربي الياباني بالقاهرة.. تأكيدات على الحلول السياسية للأزمات الإقليمية ، شبكة العين الإخبارية ، على الرابط التالى :
https://al-ain.com/article/arab-japanese-dialogue-political-solutions .
11. نص البيان المشترك للدورة الثالثة للاجتماع الوزاري للحوار السياسي العربي الياباني ، بوابة الأهرام ، على الرابط التالى :
https://gate.ahram.org.eg/ News/4544199.aspx .